URUK FOR HUMANITIES 2026;19:275–284

RESEARCH ARTICLE

Geographical and Environmental Analysis of the Impacts of Poaching Crimes in Al-Muthanna Governorate

[a*] Sadiq Nghaimesh Jasim Al-Jiyashi [b*] Fatima Radi Sajat Al-Jabri

[a] Center for Badia and Sawa Lake Studies, University of Al-Muthanna

[b] College of Education for Human Sciences, University of Al-Muthanna

ABSTRACT

The research aims to identify the geographical and environmental impacts of poaching crimes and the laws governing poaching. The research relied on an integrated methodology, and the results revealed the exacerbation of the poaching phenomenon in the governorate's areas, which led to a significant decline in the numbers of wild species and local fish and the extinction of some of them (such as deer, birds and local fish), which created an imbalance in the ecological balance in these environments and affected production. The study concluded that the continuation of poaching constituted a serious threat to environmental sustainability in the governorate. The study recommended follow-up and activation of the environmental monitoring role and increasing the number of environmental police in Muthanna Governorate, which only has (6 members) of the environmental police. And involving the community in environmental awareness programmes, which requires the launch of alternative plans to achieve a balance between environmental conservation and environmental development in Muthanna Governorate and Iraq .

KEYWORDS: poaching, environmental crimes, ecological balance, natural habitats.

مقالة بحثية

تحليل جغرافي بيئي لآثار جرائم الصيد الجائر في محافظة المثنى

[1] صادق نغيمش جاسم الجياشي [2] فاطمة راضي ساجت الجابري

مركز دراسات البادية وبحيرة ساوة / جامعة المثنى -العراق

كلية التربية للعلوم الإنسانية / جامعة المثنى -العراق

الملخص:

يهدف البحث إلى التعريف بالآثار الجغرافية البيئية لجرائم الصيد الجائر في محافظة المثنى وقوانين حكم الصيد ،و التركيز على تداعياتها على التنوع الحيوي البري والنظم البيئية والواقع الاجتماعي والاقتصادي. اعتمد البحث على منهجية متكاملة ، وكشفت النتائج عن تفاقم ظاهرة الصيد الجائر في مناطق المحافظة، خاصة بالقرب من الموائل الطبيعية ومناطق بادية المثنى وبيئة مياه الانهار والجداول والبحيرات والبساتين، الذي أدى إلى انخفاض ملحوظ في أعداد الأنواع البرية والاسماك المحلية والكائنات الحية الاخرى وانقراض بعض منها (كالغزلان والطيور والاسماك المحلية)، مما أوجد خلل في التوازن البيئي في تلك البيئات وأثر على الإنتاج المحلي من الأسماك والكائنات الاحيائية الاخرى. ، و سلط الضوء على العوامل الداعمة لهذه الظاهرة .(كضعف الرقابة الحكومية، والبطالة، والتغيرات المناخية، والطلب على المنتجات الحيوانية في الأسواق غير المشروعة). خلص البحث إلى أن استمرار الصيد الجائر بالوسائل غير المشروعة ولد اثار اجتماعية وبيئية واقتصادية، وشكل تهديداً خطيراً للاستدامة البيئية في المحافظة، مع تأثيره غير المباشر على موارد السكان وخاصة الذين يعتمدون على السياحة البيئية كهواية والصيد المشروع للأسماك وبعض الطيور. ، أوصت الدراسة بتعزيز آليات الرصد والمتابعة وتفعيل الدور المراقب البيئي وزيادة عدد الشرطة البيئية في محافظة المثنى التي لا تملك سوى (6 عناصر) من شرطة البيئة ، وإشراك المجتمع في برامج بيئية توعوية ، مما يتطلب ضرورة إطلاق مبادرات وخطط اقتصادية وبيئية بديلة لتحقيق التوازن بين الحفظ البيئي والتنمية البيئية المحلية لمحافظة المثنى والعراق .

الكلمات المفتاحية : الصيد الجائر، الجرائم البيئية، التوازن البيئي. الموائل الطبيعية

Received 7/8/ 2025; revised - ; accepted 14/9/ 2025. Available online 4/1/2026

* Corresponding author.

E-mail addresses: 1-(sadiq.neghamish@mu.edu.iq) 2- (Fatima.aljabri@mu.edu.iq).

https://doi.org/xx.xxxxx/2572-5440.1022

2572-5440/© 2025 The Author(s). Published by Al-Muthanna University. This is an open-access article under the CC BY-NC-SA license (https://creativecommons.org/licenses/by-nc-sa/4.0/).

المقدمة

أصبح الاهتمام بالتنوع الحيوي وضرورة المحافظة عليه أمرا مفروضا اكدت عليه الأنظمة والقوانين الدولية ودساتيرها التي اقرت حماية البيئة والتنوع الحيوي واعدته واجب وطني مقدس يتطلب معالجة التحديات والاثار التي تواجهه، ومن هذه التحديات ظاهرة الصيد الجائر التي تعد احدى نشاطات الانسان السلبية ضد البيئة والحياة الفطرية التي يجب دراستها وتحديثها بقوانين وتشريعات جديدة تواكب اشكال وحجم المتغيرات التي يتعرض لها نظام بيئة الحياة الفطرية البرية، والمائية بالعراق يتم من خلالها تجريم الانشطة البشرية التي تسبب اضرارا جسيمه من تدمير، او فقدان النظام الايكولوجي وتلوثه في البيئة الطبيعية بمحافظة المثنى والعراق و تؤثر بشكل سلبي على صحة الانواع الحيوانية والنباتية البرية وتكاثرها ضمن هذه الانظمة البيئية بالرغم من وجود قوانين تجرم الصيد الجائر في العراق وتحد من اثاره البيئية ، وبمرور الزمن أصبحت قاصرة عن تحقيق الأهداف المرجوة منها في توفير الحماية البيئية بسبب تطور الصيد الجائر واستخدام التكنلوجيا الحديثة مثل طائرات الصيد المسيرة الحديثة التي أصبحت متوافرة في الأسواق والكاميرات الليلية التي ترصد وتحدد مواقع الحيوانات البرية ،وبالتالي يسهل من عملية رصدها وصيدها من هنا نحتاج الى سياسة بيئية تركز على المشاكل الناشئة عن تأثير النشاط البشري على الحياة البرية وتعطي دورا بارزا للرقابة البيئية والهيئات الحكومية المعنية بشان التنوع الحيوي والحياة الفطرية وتطبيق القوانين البيئية ونشر الوعي البيئي .

مشكلة الدراسة:

1-ما البيئات والتحديات التي تواجه التنوع الحيوي الفطري بمحافظة المثنى؟ اما الأسئلة الفرعية لسؤال الرئيسي فهي: - ماهي اهم اثار جرائم الصيد الجائر؟ وما اهم القوانين والتشريعات البيئية التي تحد منها؟

فرضية الدراسة:

وجود تنوع من البيئات الفطرية للتنوع الحيوي البري والمائي في محافظة المثنى تتعرض لتحديات ومعوقات تحد من نموه واستدامته فضلا عن تعدد اثار جرائم الصيد الجائر في مجالات متعددة منها بيئية واجتماعية واقتصادية تحتاج الى قوانين وتشريعات بيئية لمعالجاتها يتم تطبيقها وتحديثها ومتابعتها باستمرار.

أهداف الدراسة:

يسعى البحث للكشف عن اثار الجرائم البيئية للصيد المدمر واسبابه في محافظة المثنى واثاره على انقراض وندرة التنوع الحيوي البيئي وموائله الطبيعية.

أهمية البحث: - فتأتي أهميته كونه يتناول أحد اهم الظواهر السلبية للأنشطة البشرية التي ساهمت في اتلاف وندرة الموائل الطبيعية للتنوع الحيوي في محافظة المثنى، فضلا عن التعرف على اهم القوانين البيئية التي تعنى بحماية البيئة والموائل الطبيعية .

هدف البحث وأهميته: - اقتضت الضرورة العلمية الاعتماد على المنهجين التحليلي والوصفي في الكشف عن بيئات التنوع الحيوي وعن اثار جرائم الصيد الجائر في محافظة المثنى.

حدودها المكانية: -بموقعها الجغرافي يحدها من الشمال محافظة القادسية ومن الغرب محافظة النجف الاشرف ومن الجنوب والجنوب الغربي الحدود الدولية مع المملكة العربية السعودية والكويت ومن الشرق محافظتي البصرة وذي قار وموقعة الفلكي الذي ينحصر بين دائرتي عرض (05 ̍29 ⁰ – 42 ̍31 ⁰) شمالا وبين خطي طول (5 ̍43 ⁰-32 ̍46 ⁰) شرقا الخريطة (1). اما **الحدود الزمانية:** للبحث حددت لعامي 2024 و2023.

الخريطة (1) الموقع الجغرافي لمحافظة المثنى من العراق

المصدر: [1]

المحور الاول: بيئات التنوع الحيوي في محافظة المثنى والتحديات التي تواجهها

تعد بيئات التنوع الحيوي في محافظة المثنى الحاضنة البيئية الأساسية في الحفاظ على التوازن البيئي والتنوع الحيوي المستدام بالرغم من ان هذه البيئة تواجه العديد من المشاكل والتحديات الجغرافية جعل العديد من الانواع النباتية والحيوانية البرية مهدد بالانقراض والندرة وأضعف من قدرة النظام البيئي على التجديد والاستمرار بسبب مجموعة من العوامل الجغرافية الطبيعية والبشرية من هنا وضعت العديد من القوانين البيئية العراقية لحمايتها التي تم تناولها بالشكل التالي: -

أولا: - بيئات التنوع الحيوي في محافظة المثنى

تتميز محافظة المثنى بتنوع بيئات التنوع الحيوي والحياة البرية نظرا لخصائصها الطبيعية التي تمتلكها المحافظة التي تعد الرابط بين بيئات محافظات الفرات الاوسط التي تقع في أراضي السهل الرسوبي والمطلة على نهر الفرات وفروعه وبين بيئة محافظتي الناصرية والبصرة في الجنوب التي تسود فيها بيئة الاهوار والمستنقعات الطبيعية فضلا عن ذلك تعد اراضي محافظة المثنى المتمثلة بباديتها الجنوبية جزءا اساسيا وامتدادا طبيعيا للهضبة الغربية التي بلغت مساحتها(168،552كم^2) تشكل نسبة(39%) من مساحة العراق الكلية البالغة (435،052) كم^2 [2 ، ص13] الامر الذي جعل البيئات الحيوية فيها متنوعة ومتداخلة مع التنوع الحيوي في المحافظات المجاورة التي تقع في السهل الرسوبي مع التنوع الحيوي السائد في بادية المثنى التي هي جزء من الهضبة الغربية الصحراوية وخاصة التنوع الحيواني البري الذي له القدرة على الحركة والتنقل لمسافات طويلة وراء الموائل الطبيعية وحسب الظروف المناخية السائدة بين فصل واخر ومن اهم تلك البيئات التي يسود فيها التنوع الحيوي والخصائص الطبيعية ولها تأثير مباشر وغير مباشر على الحياة التنوع الحيوي البري والمائي في المحافظة ما يلي:-

الجدول (1) يبن وصف الارضي ومساحتها ومعدل تغيرها ونسبته المئوية حسب موسمي الجفاف والرطب في محافظة المثنى لسنة (2016-2017)

ت	وصف الاراضي	المساحة في موسم الجفاف (كم^2)	المساحة في موسم الرطب (كم^2)	معدل التغير (كم^2)	النسبة المئوية
1	الاراضي كثيفة الانبات	8330.1	14332	6001.9	12.2
2	الاراضي الرطبة	3518.3	11020.6	7502.3	15.3
3	الاراضي الخضراء	9778.9	20799.5	11020.6	22.5
4	الاراضي الجراء	30112.7	5587.9	24524.8	50
	المجموع	51740	51740	49049.6	100

المصدر : [3 ، ص437]

1-**البيئة المناخية وخصائصها:** - تأثرت خصائص البيئة المناخية في محافظة المثنى بشكل مباشر بموقعها الجغرافي الذي يسود فيه المناخ الصحراوي، الامر الذي جعل الحياة البرية فيها تتأقلم وتتأثر بالمناخ الصحراوي والبيئة الصحراوية السائدة في المحافظة ومن اهم العناصر المناخية التي لها التأثير الاكبر في تكوين عناصر البيئة الفطرية في محافظة المثنى هما عنصران درجة الحرارة والامطار، اذ يؤثر ارتفاع وانخفاض درجة الحرارة في التنوع الحيوي والحياة البرية وبيئاتها الطبيعية بشكل مباشر على العمليات الحيوية التي يحتاجها النبات لنموه وتكاثره واستدامته مثل النتح والتنفس والامتصاص والتمثيل الضوئي مثلما يتأثر التنوع الحيوي الحيواني البري في تكاثره ومدى قدرته على تحمل درجات حرارة عالية بحدود معينة والعكس صحيح عندما يحدث انخفاض في درجة الحرارة التي تؤثر على نشاطاته وحركته اليومية فضلا عن ذلك تتأثر الحيوانات البرية بالموائل الطبيعية خاصة النبات الطبيعي الذي يعد الغذاء الرئيسي لأغلب تلك الحيوانات البرية السائدة بمحافظة المثنى وتبرز اهمية درجة الحرارة على الحياة البرية من خلال اثرها بالعناصر المناخية الاخرى فهي متحكمة في تباينات الضغط الجوي الذي له تأثير على حركة الرياح واتجاهاتها وعلى الكتل الهوائية الباردة والحارة وعلى المنخفضات الجوية وما يرافقها من خصائص مناخية كالتساقط المطري والجفاف ،الامر الذي يجعل درجة حرارة في البيئات الحيوية تلعب دورا مهما في التأقلم النبات الطبيعي وتنوعه ونموه وكثافته، اما التساقط المطري فهو الذي يحدد نوع النباتات الطبيعية في البيئة الفطرية بمحافظة المثنى وفصليتها وديمومتها فالأمطار الوفيرة في الموسم الرطب تجعل سطح الأراضي خضراء في المناطق البرية والمراعي الطبيعية بمحافظة المثنى يغطى بالأشجار والشجيرات والأعشاب القصيرة والورود الزاهية وتزداد مساحتها لتصل الى (14332كم^2) بفارق تغير مساحي (11020.6 كم^2)عن الموسم الجفاف الذي تقلصت وانحصرت فيه مساحة الاراضي الخضراء بالمحافظة لتصل الى (9778.9 كم^2) الجدول (1) اما الأراضي كثيفة الانبات فتصل مساحة التغير بين الموسم الرطب والجاف (6001.9كم^2) وهذا مؤشر عن دور التساقط المطري في استدامة النباتات الطبيعية الذي يعد همزة بين الظروف الطبيعية والتنوع الحيوي الحيواني من جهة والانسان من جهة أخرى، ويرى الباحثان ان الموسم الرطب الذي به تنتشر به المساحات الخضراء والأشجار كثيفة الانبات هو الموسم الأفضل للتنوع الحيوي البري من حيوانات ونباتات لأنه يزيد من تنوعه ومن ديمومته ويبعد العديد من انواعه عن الانقراض والندرة .

2-**البيئة المائية**

تعد البيئة المائية الحاضنة الطبيعية الرئيسية للتنوع الحيوي المائي في محافظة المثنى منذ الازل والتي تم تقسيمها كواقع حال الى البيئات التالية:-

أ- **بيئة مائية العذبة :-** تتمثل في نهر الفرات وفروعه في محافظة المثنى التي تعرضت بالسنوات الاخيرة الى ارتفاع نسبة الملوحة وتلوث

المياه، واوجد تغييرات كيميائية وبيولوجية وفيزيائية ادت الى تلوث كبير للنهر بعد ما وجد ان هناك أكثر من (15) مذبا ومصبا تقذف مياه الصرف الصحي في نهر الفرات دون معالجة [4] مما يتطلب اتخاذ الاجراءات القانونية بحق المسيبين في هذا التلوث الذي زاد من شدته المتجاوزين على حصة المحافظة المائية من المحافظات التي يمر بها نهر الفرات، فضلا عن ذلك اثرت درجة الحرارة صيفا بشكل سلبي على نوعية المياه السطحية في المحافظة وخاصة البيئة المائية لنهر الفرات من خلال عملية التبخر التي تسهم في زيادة نسبة تركيز الاملاح، الامر الذي يغير من التنوع الحيوي المائي النباتي والحيواني، اذ يعد نهر الفرات موطنا لمجموعة من الكائنات المائية بما في ذلك الاسماك والبرمائيات والقشريات. ومن اهم من انواع الاسماك الشائعة في نهر الفرات هي سمك الشبوط والبني والقطان فضلا عن ذلك يعد موطنا للسحالف والضفادع وسرطان البحر وموطنا هاما للعديد من الكائنات الحية التي يمولها بسلسلة غذائية توفر لها وسيلة البقاء والعيش.

ب- **بيئة المياه المالحة:-** التي تنفرد بها بحيرة ساوه الطبيعية ذات الخصائص الجغرافية البيئية المميزة عن باقي البحيرات العراقية الأخرى من حيث مياه البحيرة التي تحتوي على تراكيز ملحية عالية تصل الى (34,000 ملم/ لتر) وموقعا الجغرافي بين الهضبة الغربية في محافظة المثنى والسهل الرسوبي وتبعد (30كم)عن مركز مدينة السماوة وتحتوي على موائل طبيعية للنباتات والحيوانات وللطيور ومجموعة من الاحياء المجهرية والفطريات والبكتيريا والطحالب والقواقع ويرقات الحشرات وهو ما يشكل غذاء الاسماك الصغيرة التي يصل طولها من(10 -15 سم) [5 ، ص437] وتواجه البحيرة اليوم خطر الجفاف وتحويل منخفضها الى مساحة ملحية جرداء ويرجع سبب ذلك الى العوامل الطبيعية والبشرية والاسراف في المياه الجوفية المفرط لإنتاج اكبر كميات من الملح في منطقة المملحة المجاورة للبحيرة وخاصة بعد استثمارها من قبل القطاع الخاص، فضلا عن انتشار الابار الارتوازية بشكل عشوائي وغير منظم للأغراض الزراعية في بادية المثنى، الامر الذي اثر بشكل مباشر على كميات المياه الجوفية المتدفقة من العيون داخل البحيرة وبالتالي اثر على طبيعة بيئة الطيور المائية والمهاجرة وازداد من شدة ذلك التأثير الاقتناص والصيد الجائر والممارسات السلبية في الصيد التي تطورت وازدادت بشكل فعال بعد عام 2003 بسبب ضعف التطبيق القوانين حماية البيئة ومعاقبة المخالفين لتلك الأنظمة، فضلا عن ذلك عدم وجود عناصر كافية من شرطة البيئة في أغلب المحافظات الجنوبية، ، ومنها محافظة المثنى، التي لا تملك سوى (6 عناصر) من شرطة البيئة [6].الامر الذي جعلهم غير قادرين على أداء مهماتهم البيئية بسبب تعدد المواقع وبعدها عن المدن وكبر مساحة المحافظة .

ت-**البيئة المائية في منخفض هور الصليبات:-** يقع منخفض هور الصليبات في جنوب قضاء الخضر بمسافة(20 كم) تبلغ مساحته(84 هكتار) ويعد نهر الامير القادسية سابقا اهم مصادر تغذيته بالمياه، فضلا عن مصادر مياه العيون المتدفقة طبيعية والتي تصب في اراضي المنخفض الطبيعي تصل نسبة الملوحة فيه كمعدل(1340) جزء/ مليون [7 ، ص210] تتوزع النباتات المائية على اطراف هور الصليبات وداخله ومن اهم تلك النباتات الطبيعية القصب والبردي والسلهو والشمبلان والجولان وعدس الماء وغيرها من النباتات الغاطسة والبارزة على السطح الماء يمتاز المنخفض كونه بيئة مائية ملائمة للعديد من انواع الطيور المحلية والمهاجر فضلا عن ذلك هناك العديد من الكائنات الحية المنتشرة في بيئة المنخفض الذي يحتوي على(13 نوعا) من الاسماك التي تعود غالبيتها للعائلة الشبوطية [8 ، ص174] يتعرض التنوع الحيوي في هذا المنخفض الى الصيد الجائر وتوسع نشاطات الانسان على حساب البيئة الطبيعية، الامر الذي يعني ان هناك اثار للصيد الجائر سوف تؤدي الى انقراض وفقدان النظام البيئي في هذا المنخفض المائي.

1- بيئة البادية (البيئة الصحراوية)

تعاني الحياة البرية في البيئة الصحراوية بمحافظة المثنى من الظواهر المناخية القاسية والمعقدة التي جعلت نمط الحياة البرية فيها في منتهى الصعوبة وخاص الحياة النباتية لان النباتات والشجيرات ثابتة ولا تستطيع التنقل وتهاجر مثل الكائنات الحيوانية الاخرى ،الامر الذي جعلها تعيش تحت ظروف مناخية الصحراوية وتتأقلم وتتقلص مساحاتها بشكل سلبي وخاصة في المراعي الطبيعية ببادية المثنى التي تعد المصدر الغذائي الرئيسي لأعلاف الحيوانات البرية والمستأنسة، اذ بلغ عدد الانواع النباتية الصحراوية في الهضبة الغربية (450) نوعا اي ما يعادل(18%) من مجموع النباتات البرية في العراق [9 ، ص127] ، فضلا عن ذلك تعد المناطق الصحراوية موئلا طبيعيا لبعض انواع الطيور واللبائن التابعة للعائلة الكلبية كالذئاب والضباع والحصاني والثعالب فضلا عن العديد من الحيوانات البرية والزواحف اهمها

الخنازير والقطط البرية والارانب والدعلج والضب والافاعي الصحراوية والحيوانات القارضة عرض قسم منها الى الصيد الجائر ومنها حيوانات انقرضت من البيئة الطبيعية بالمحافظة مثل الغزال وحيوان النيص ، اما انواع الطيور في هذه البيئة فهي تتمثل بالطيور البرية كالحباري والحمام البري والقطا وغيرها من أنواع الطيور صغيرة الحجم تكيفت مع ظروف الصحراء وبيئتها الصورة (1). الامر الذي يعني ان محافظة المثنى تمتلك تنوعا احيائيا بريا حيوانيا ونباتيا ينفع ان يكون محطة للباحثين لدراسة هذا التنوع البيولوجي الذي يتعرض للقتل والصيد الجائر [10 ، ص69] ..

الصورة (1) الطيور صغيرة الحجم وسط الأشجار الطبيعية في فيضة الرفاعية

المصدر: [11]

ثانيا: - التحديات الرئيسة التي تواجه التنوع الحيوي في محافظة المثنى

يواجه التنوع الحيوي في محافظة المثنى والعراق مجموعة من التحديات الجغرافية المتجددة المتغيرة التي تعد سببا رئيسيا في تدهور الموائل والانظمة البيئية ومهددة للأنظمة البيئية والتنوع الحيوي ، اذ يعد الصيد الجائر غير المنظم واصطياد الانواع المهددة بالانقراض والتجارة بالبعض الاخر منها والتنمية غير المستدامة للتنوع الحيوي ونقص الحماية البيئية والمتابعة في العديد من المواقع البيئية وتدهور المراعي الطبيعة في العراق وفي محافظة المثنى من اهم الاسباب التي ادت الى حدوث تدهور في الانواع والموائل والانظمة البيئية فضلا عن ذلك استخدام انواع من اساليب الصيد غير المشروعة والقانونية كاستخدام السموم والصعق الكهربائي والمتفجرات في الصيد بالأنهار التي تعد من الدوافع الأساسية التي ادت الى التأثير على التنوع الحيوي بشكل مباشر، الامر الذي يسهم في تعرض التنوع الحيوي والموائل الطبيعية في محافظة المثنى الى الانقراض وفقدان التوازن البيئي فيها ومن أبرز تلك التحديات ما يلي :-

أولاً: الصيد الجائر (الصيد المدمر)

يعرف الصيد الجائر: بأنه الصيد الذي يكون استخدامه بشكل عشوائي وغير منظم ويتم فيه قتل واصطياد اعداد كبيرة من الحيوانات زائدة عن حاجة الانسان مما يسبب تناقص اعداد الحيوانات وانقراض بعض الانواع في بعض الاحيان بحيث يشكل العديد من الاضرار الاخرى على الانسان والبيئة على حد سواء. [12 ، ص322] ولا يقتصر الصيد أو القتل الجائر على نوع معين من الحيوانات والطيور أو الأسماك لكنه يشمل كثيرا من الأنواع، لذا تم تقسيم بيئات الصيد الجائر في محافظة المثنى الى قسمين رئيسيين هما: -

1-الصيد الجائر في البيئة البرية

يعد الصيد الجائر البري المتمثل في اصطياد كميات كبيرة من الحيوانات والطيور البرية من أجل الاستفادة التجارية ومتعة واللهو والعبث والتسلية اثناء رحلات السفاري والكشتات في بادية المثنى والمواقع الطبيعية الأخرى من اهم التحديات البشرية التي تفتك بالتنوع الحيوي البري بالمحافظة ،لان هذا الفعل يؤذي الحيوانات ويؤثر عليها بشكل بالغ ويقضي علي أنواع مهمة منها، الامر الذي يؤدي الى اختلال في التوزان البيئي والى تقليص وانخفاض في حجم الحيوانات البرية والطيور بنوعيها المائي والبري التي تعد ثروة وطنية طبيعية مهمة وذات اهمية اقتصادية بيئية يمكن توظيفها لأغراض علمية وجمالية والسياحية ومن انواعها الغزلان والارانب البرية والخنازير والدعالج والاراول والطيور البرية كالحباري والحمام البري والقطا فضلا عن انواع الطيور المائية مثل طيور دجاج الماء والبط والخضيري وغيرها من الطيور المحلية والمهاجرة ويرى الباحثان ان رخص بنادق الصيد وتوافرها في الاسواق المحلية شجع الكبار وصغار السن دون (15) سنة على ممارسة الصيد الجائر في الحياة البرية بمحافظة المثنى .

2-الصيد في البيئة المائية

يتمثل الصيد الجائر في البيئة المائية بمحافظة المثنى في صيد الأسماك وصيد الطيور المحلية والمهاجرة والكائنات الحية الاخرى في

اوقات غير مناسبة من السنة وعدم مراعاة فترة التزاوج والتكاثر واصطيادها بطرق غير مشروعة وبمختلف أنواع وسائل الصيد، الامر الذي يؤدي الى تدمير البيئة الطبيعية المائية وتدمير موائل الكائنات الحية التي تسكن في هذه البيئة. ويمكن تلخيص اهم اسباب الصيد الجائر في محافظة المثنى بالعوامل التالية: -

أ- تعاني محافظة المثنى من عوامل اقتصادية كالفقر وارتفاع معدلات البطالة وعدم توافر بدائل اقتصادية مستدامة الامر الذي جعلها تقع ضمن المراتب الاولى بمستوى الفقر من بين محافظات العراق، اذ بلغت نسبة الفقر فيها (52%) عام 2023 في حين كانت نسبة البطالة في محافظة المثنى 12.6% للعام 2024. [13] ومن خلال هذه النسبة المرتفعة من مستويات الفقر والبطالة يتبين حجم الفراغ والعوز لدى نسبة عالية من السكان يجعلهم يحتطبون الأشجار ويصطادون الحيوانات والطيور البرية والاسماك بشكل عشوائي ومستمر طيلة أيام السنة لا يلتزمون بموسم نموها وتكاثرها وهذا يعد عاملا سلبيا يعرقل ديمومتها وتكاثرها.

ب- تقصير وضعف في دور المراقب البيئي وفي تطبيق القوانين التشريعية وغياب القوانين الصادمة التي تنظم كميات الصيد وتحدد مواسم تكاثره.

ت- ضعف الرقابة الحكومية على الانشطة غير القانونية التي تطال التنوع الحيوي في محافظة المثنى والعراق.

ثانياً: التصحر والجفاف (التغيرات المناخية)

تعد مشكلة الجفاف والتصحر وظاهرة التغير المناخي من اهم التحديات الطبيعية التي تؤثر سلبا على وفرة الغطاء النباتي التي رافقها غياب الادارة العلمية السليمة وسوء الاستغلال المتمثل بالرعي الجائر والمبكر وقطع الاشجار والشجيرات لغرض الاحتطاب، فضلا عن افرازات الحروب والانشطة العسكرية التي تعرضت لها محافظة المثنى وباديتها الجنوبية اثناء حرب الخليج الثانية والثالثة. أدت هذه العوامل والتحديات الى حدوث خلل واضطراب بالنظام البيئي وخلق حالة اختلال التوازن ما بين النبات الطبيعي من جهة والانسان وحيواناته ومتطلباته الضرورية الأساسية من جهة اخرى، وكان من أبرز نتائجها تدهور الغطاء النباتي الطبيعي وتعرض بعض الانواع لخطر الانقراض والندرة واخفاء بعض انواع من الموائل الطبيعية واظهار انواع اخرى من النباتات الطبيعية غير المستساغة لدى الحيوانات. وعلى العموم فقد تعرض العراق ومحافظة المثنى الى مشكلة تصحر خطيرة تمثلت بازدياد مساحات الاراضي المتأثرة بالملوحة والتخدق والتدهور الكبير الذي حصل في الغطاء النباتي وزيادة المساحات التي تغطيها الكثبان الرملية المتحركة التي جاءت نتيجة تدهور الاراضي وحصول التعرية الريحية وسوء ادارة الانسان للأرض والمياه والموارد الطبيعية كل هذه العوامل ساهمت بشكل فعال ومؤثرة في تقليص الموائل الطبيعية التي تعد بيئة ملائمة ومصدرا وملاذا امنا للتنوع الحيوي البري.

3-التلوث البيئي

يقصد بالتلوث اي تغيير في خواص البيئة مما يؤدي بطريقة مباشرة او غير مباشرة الى الاضرار بالكائنات الحية والمنشئات او يؤثر على ممارسة تلك الكائنات لحياتها الطبيعية [14 ، ص9] وينتج التلوث بسبب مجموعة من العوامل الطبيعية وما يقوم به الانسان من الانشطة الصناعية والخدمية غير المنتظمة وما يخلفه من نفايات وفضلات مضرة بالبيئة الطبيعية المائية والبرية جعلت العراق يحتل المرتبة الاولى عربيا والسادس عالميا في مؤشرات تلوث الهواء خلال العام 2023 بلغ معدل تركيز الجزيئات الملوثة (43،8) ميكرو/ غرام لكل م^2 بالنسبة للعراق (العراق، [15] ، ومن اسباب تلوث الهواء في العراق انتشار محارق النفايات وعمليات استخراج النفط وحرق الغاز بالإضافة الى انتشار المعامل وسط وقرب المدن مثل معامل الطابوق وغياب الرقابة البيئية التي تتابع عمليات الصناعية بكل أنواعها ومن المعروف ان الملوثات الهوائية تكون متحركة مع حركة الهواء واتجاهها وتقل اضراره على المواقع كلما ازداد البعد عن مركز التلوث.

أما التلوث المائي الذي ترافقه زيادة نسبة الملوثات الكيميائية والفيزيائية والاحيائية فان تأثيره يكون كبيرا على التنوع الحيوي المائي والبري ونشاطاته حيث ينتج عنها تلف لاحد اعضاء الجسم او أكثر من عضو وأحيانا يؤدي الى الاخلال بكافة اعضاء الجسم مما يؤدي الى نفوق الحيوانات [16] ومع ان الحيوانات البرية يكون مصدرها الرئيس لشرب المياه هو نهر الفرات وجداوله والبحيرات والمستنقعات المائية الأخرى، الامر الذي يعني ان هناك اضرار تلحق بالبيئة المائية وتؤثر على الكائنات الحية التي تعيش فيها وعلى الحيوانات والطيور البرية على حد سواء.

4- ندرة المياه

تؤثر ندرة المياه وشحتها على المياه السطحية في نهر الفرات والمخزونة في البحيرات المائية والمياه الجوفية المتوافرة في محافظة المثنى

ويعرضها الى خطر ظهور مواد ضارة بصورة كبيرة تتجاوز حدودها الطبيعية والتي لا تستطيع حينها المياه معالجة نفسها بنفسها فتتحول هذه المواد الى سموم ومواد ممرضة ومدمرة لكل اشكال الحياة ومحدثة تأثيرات ضارة على الحيوانات البرية والاحياء المائية والتي تشرب مباشرة من تلك المياه الملوثة.

5- الرعي الجائروالزحف الزراعي

يؤدي الرعي الجائر الى تدمير الغطاء النباتي في المراعي الطبيعية وخاصة في المراعي الطبيعية المحددة من قبل وزارة الزرعة ببادية المثنى الامر الذي يفقد النبات والأشجار البرية ديمومتها وتكاثرها.فضلا عن ذلك يؤثر الزحف الزراعي في بادية المثنى على بيئة النباتات والمراعي الطبيعية الامر الذي يفقد الكثير من الموائل الغذائية للحيوانات البرية وخاصة في بادية المثنى ويقلص من انواع واعداد واحجام المساحات طبيعية لتلك النباتات والتي تكون ملائمة لتنوع الحياة البرية فيها وبشكل عام يرى الباحثان ان هناك سبب او أكثر من الاسباب المتعددة التالية اسهمت حدوث تدهور في الانواع والموائل الطبيعية والأنظمة البيئية بمحافظة المثنى والعراق الشكل (1).

الشكل (1) أسباب حدوث تدهور في الانواع والموائل الطبيعية والأنظمة البيئية في محافظة المثنى والعراق.

المصدر: [17 ص13]

المحور الثاني: اثار جرائم الصيد الجائر وقوانين حماية التنوع الحيوي وموائله في العراق

يساهم الرعي الجائر والصيد المدمر في تدمير البيئات والمواطن الطبيعية للتنوع الحيوي وتخريب العناصر الاساسية للبيئة بحيث تصبح غير قادرة على استيعاب واحتواء التنوع الحيوي والكائنات الحية التي كانت موئلا طبيعيا لها في السابق، الامر الذي يجعل تلك الكائنات الحية تنزح او تموت مما يقلل من التنوع الحيوي للمنطقة [18] وهذا يتطلب تطبيق وتحديث القوانين البيئية وفق التطور اليات الصيد وشدة تدميرها للتنوع الحيوي والحياة الفطرية. ومن اهم اثار الصيد المدمر والقوانين البيئية العراقية ما يلي: -

أولا: اثار جرائم الصيد الجائر في الحياة الفطرية

يقصد بمصطلح الاثر في البحث هو كل عمل ما يترتب على عمليات الصيد الجائر للكائنات البرية وعمليات تدمير الحياة الفطرية من استنزاف الموارد البيئة الطبيعية ومنها القطع الجائر للأشجار، وفقدان التنوع الحيوي والتوازن البيئي. ومن اهم تلك الاثار ما يلي: -

1- اثار بيئية: تؤثر التحديات البيئة في زيادة الاثار السلبية في التنوع الحيوي وتقلل من انتاج موائله الطبيعية وتفقد السلسلة الغذائية التي يعتمد عليها ومنها:

أ- استنزاف الموارد البيئية وغير مثال على ذلك ينتج من عملية قطع الاشجار في البيئة البرية بمحافظة المثنى نقص في عدد الأشجار والمساحات المشجرة ونقص كميات الاوكسجين في الهواء وزيادة في نسبة ثاني اوكسيد الكربون وبالتالي انتشار ثلوث الهوائي وظاهرة التعرية وما يرافقها من انتشار الغبار والاتربة في الجو وانتشار الأمراض والاوبئة ،كما انه ينتج من عملية قطع الاشجار عدم مقدرة بعض الحيوانات على العثور على مأوى وغذاء وبالتالي تهدد بعض من هذه الحيوانات بالانقراض بسبب تدمير موطنهم الطبيعي ،فضلا عن الطيور البرية التي تتخذ تلك الاشجار مكانا امنا لتكاثرها وبناء اعشاشها وخاصة في بادية المثنى الصورة (2)

الصورة (2) تبين اعشاش الطيور البرية وتكاثرها على أشجار فيضة الرفاعية

المصدر: [19]

ب- انقراض أنواع من الأسماك وهجرة الطيور المحلية واختلال السلسلة الغذائية وتدهور نوعية المياه وجودتها.

2-اثار اقتصادية واجتماعية

أ- تراجع انتاج الصيد التقليدي وخاصة الأسماك التي تعد من الأغذية الأساسية والمطلوبة لدى سكان المحافظة.

ب- فقدان الممارسات المرتبطة بالصيد والتي تشكل جزءا من الهوية المحلية للمحافظة.

ت- فقدان الطبيعة لجزء مهم من جماليتها والتي غالبا ما تستخدم للسياحة البيئية بالمحافظة نتيجة الصيد الجائر للحيوانات والطيور البرية .

ثانيا: القوانين والتشريعات البيئية العراقية لحماية البيئة وتنوعها الحيوي

تعد القوانين والتشريعات البيئية احدى وسائل المتخذة في ردع والحد من جرائم الصيد الجائر في الوقت المعاصر وتسعى اغلب الدول والمنظمات الدولية جاهدة من أجل الوقاية من الاثار البيئية السلبية وضرورة معالجتها، خاصة مع تطور هذه الجرائم التي أصبحت تتسم بالطابع الخطر واستخدام التقنية الحديثة في وسائل الصيد مثل الطائرات المسيرة والكاميرات المخفية في الموائل الطبيعية لغرض رصد الحيوانات البرية وصيدها، الامر الذي جعل الجرائم البيئية عابرة للحدود وزاد من خطورتها واثارها صعوبة معالجاتها، ومن هذه الدول العراق التي اصدر مجموعة من القوانين والتشريعات البيئية تهدف إلى حماية البيئة وموائلها الطبيعية وتحسينها بما في ذلك المياه الإقليمية من التلوث والحد من تأثيراته على الصحة العامة وعلى البيئة وعلى الموارد الطبيعية ووضع السياسة البيئية المناسبة وإعداد الخطط اللازمة لذلك بما يحقق التنمية المستدامة لعناصرها البيئية وتواكب تطور وسائل الجرائم البيئية وطرقها الملتوية غير القانونية وتعدد وسائلها زمانيا ومكانيا ومن اهم هذه القوانين والتشريعات التي تم ترتيبها من الاقدم الى الاحدث ما يلي:

1) نظام رقم (25) لسنة 1967 صيانة ألأنهار والمياه العمومية من التلوث.

2) قانون الوقاية من الإشعاعات المؤينة رقم (99) لسنة 1980.

3) نظام الحفاظ على الموارد المائية رقم (2) لسنة 2001.

4) قانون حماية وتحسين البيئة رقم (27) لسنة 2009.

5) تعليمات المحددات البيئية لأنشاء المشاريع ومراقبة سلامه تنفيذها رقم (3) لسنة 2011.

6) محددات الانبعاث الوطنية للأنشطة والاعمال رقم (3) لسنة 2012.

وغيرها من القوانين والتشريعات البيئية العراقية التي تهتم بالبيئة وصيانتها وحماية التنوع الحيوي وتجرم كل من قتل حيوان خارج موسم الصيد وفي أوقات يحظر الصيد فيها بما ذلك الأسماك والطيور والقطع الجائر للأشجار او قتل الأنواع المحمية والنادرة او التجاوز للحد المسموح له من الصيد، اذ منع المشرع العراقي ممارسة عدة نشاطات تؤثر في التنوع الاحيائي وأشترط استحصال الترخيص والموافقة المسبقة قبل مباشرة ومنها:

أولاً: النشاطات والممارسات(الممنوعة) المحظورة وفق قانون حماية وتحسين البيئة رقم (27) لسنة 2009

المادة (18) وفق فقراتها المدونة ادناه : [20]

أولا: الإضرار بالمجموعات الإحيائية وفي موائلها الطبيعية.

ثانيا - صيد الأسماك والطيور والحيوانات البرية والمائية النادرة والمهددة بالانقراض أو الاتجار بها.

ثالثا - صيد أو قتل أو مسك أو حيازة أو نقل الطيور والحيوانات البرية والمائية المحددة من الجهة المعنية بما فيها الطيور المهاجرة التي تتخذ من الأراضي العراقية ممرا او محطة للراحة أو التفريغ والمساس بموائلها وأماكن تكاثرها.

رابعا - الإبادة أو الإضرار بالنباتات النادرة والطبية والعطرية والبرية.

ثامنا - إجراء بحوث الهندسة الوراثية بما يضر بالبيئة والأحياء.

ثانياً: النشاطات والممارسات التي تتطلب ترخيص الجهة المختصة وفق فقرات المادة (18)

خامسا: قطع الأشجار المعمرة في المناطق العامة داخل المدن إلا بأذن من رئيس مجلس حماية وتحسين البيئة في المحافظة ويقصد بالأشجار المعمرة لهذا الغرض التي يصل عمرها (30) ثلاثين سنة فأكثر.

سادسا: قطع أشجار الغابات حيث يشترط استحصال موافقة الجهات المعنية بمنح التراخيص.

ثامنا: إدخال أحياء نباتية أو حيوانية بأنواعها كافة إلى البيئة إلا بأذن من الجهات المعنية.

ولابد من الإشارة هنا الى ما أكده الدستور العراقي عام 2005 في اشارة صريحة ولأول مرة في المادة (33) الفقرتين التي تضمنت **اولا** - لكل فرد حق العيش في ظروفٍ بيئيةٍ سليمة. **ثانياً**- تكفل الدولة حماية البيئة والتنوع الاحيائي والحفاظ عليهما. وهذا يؤكد ضمان الدستور العراقي حق العيش في بيئة سلمية خالية من التلوث وكفلت حماية التنوع

الحيوي البري في الطبيعة باعتبارها من عناصر البيئة الحية يتطلب تنميتها والحفاظ عليها. وفي حقيقة الامر بالرغم من وجود قوانين والتشريعات تجرم الصيد الجائر في العراق الا انها لا تكفي لوحدها في معالجة التحديات والاثار البيئية دون الرجوع الى تقاسم المسؤولية بين السلطات الحكومة المركزية في بغداد والمحافظات العراقية الاخرى من جهة والمجتمعات المحلية والمنظمات المجتمع المدني والمنظمات التي تعنى بالمحافظة على البيئة والتنوع الحيوي من جهة أخرى، مما يسهل من الأطر الرقابية البيئية الوطنية ويشجع المشاريع البيئية التنموية التي تساهم في الحفاظ على التنوع الحيوي واستدامته.

ومن خلال ما تعرضت له ثنايا البحث تم توصل الى مجموعة من الاستنتاجات والمقترحات التي تم تناولها بالشكل التالي: -

أولا: الاستنتاجات

1-كشف البحث عن وجود اثار بيئية واجتماعية واقتصادية للصيد الجائر في محافظة المثنى طال البيئة الصحراوية والبيئة المائية على حد سواء.

2-بيَّن البحث ان للعوامل المناخية أثر على اتساع وتقليص الأراضي الخضراء والاراضي كثيفة الانبات في المحافظة المثنى وساهمت على تقليص الموارد الطبيعية الاساسية لتنوع الحيوي البري.

3- انقراض وندرة في بعض العناصر التنوع الحيوي في محافظة المثنى مثل الصقور والاسماك المحلية والغزلان والنمور وغيرها.

4- إثر تلوث المياه وشحتها واستخدام مصائد الصيد غير القانونية والمحرمة في محافظة المثنى على استدامة التنوع الحيوي وتكاثره.

5- ضعف في تطبيق القوانين البيئية وهي تحتاج الى تجديد ومواكبة التحديات المتجددة للصيد الجائر فضلا عن ذلك هناك نقص في اعداد كوادر الشرطة البيئية واجهزة التي تستخدمها لا تواكب التقنيات الحديثة في الكشف المبكر للجرائم البيئية.

6- توصل البحث ان هناك اسباب للصيد الجائر في محافظة المثنى ومنها قلة الوعي البيئي المجتمعي من جهة والعوامل الاقتصادية والبيئية من جهة أخرى.

ثانيا: المقترحات

يشكل الصيد الجائر في محافظة المثنى تحديا جغرافيا واجتماعيا وبيئيا متزايدة يزداد تعقيدا واتساعا بمرور الزمن من هنا جاءت مقترحات البحث لوضع حلول تجمع بين الحفاظ على البيئة وزرع نوع من التوازن البيئي بين التنوع الحيوي وموائله وبيئية الطبيعية من جهة ونشاطات الانسان المخالفة للقوانين البيئية ومنها: -

1- تشديد العقوبات التي تنص عليها قوانين حماية التنوع الحيوي لان الضرر البيئي له اثار خطيرة وبعيدة المدى ولا يمكن معالجته كليا الى وصل مرحلة الخطر والتدمير.

الصيد العشوائي ومنح رخص للصيادين الذي يزاولون الصيد في البيئة البرية وصيد الأسماك.

5-انشاء قاعدة بيانات التنوع الحيوي والانظمة البيئية في محافظة المثنى والعراق واستخدام النظم الجغرافية والتقنيات الحديثة لرصد عمليات الصيد الجائر وتدمير الموائل والمراعي الطبيعية وعمليات الاحتطاب الجائر.

6-دعم الاستثمارات البيئية التي تسعى لحماية التنوع الحيوي ومنها اقامة المحميات الطبيعية النباتية والحيوانات البرية وتنمية الثروة السمكية في المحافظة.

المصادر

1- جمهورية العراق، وزارة الموارد المائية، الهيأة العامة للمساحة، قسم انتاج الخرائط، خريطة المثنى الإدارية، بمقياس 1:500000، بغداد، 2018 .

2-جمهورية العراق، وزارة البيئة، الاستراتيجية الوطنية لحماية وتحسين البيئة في جمهورية العراق (2024-2030).

3- عدنان كريم گهار علي الجبوري، أثر عنصري درجة الحرارة والتساقط المطري في تنوع النبات الطبيعي في محافظات السليمانية وكركوك والمثنى، أطروحة دكتوراه، جامعة القادسية، كلية الاداب،2021.

4- يوسف سوادي جبار، مدير بيئة محافظة المثنى، جريدة الصباح 2023/6/21.

5-الدليمي، صفاء جاسم محمد والجياشي، صادق نغيمش جاسم، المحميات الطبيعية الواعدة في محافظة المثنى، مجلة القادسية للعلوم الانسانية المجلد (23) العدد (1) ،2020.3-

https://url-shortener.me/4XRY

6- https://al-aalem.com/ الصيد-الجائر-مطالبات-بتضمينه-المناهج.

7-الدليمي، صفاء جاسم محمد وهدهود ، حسين جفات، هور الصليبات دراسة طبيعية بيئية احيائية، مجلة كلية التربية واسط، المجلد (1) العدد (12)،20،23.

DOI: https://doi.org/10.31185/eduj.Vol1.Iss12.416

8- سلمان، علي حسين، التنوع الحيوي للأسماك في هور الصليبات جنوب العراق، مجلة المثنى للعلوم الزراعية، المجلد الأول، العدد الأول، حزيران 2013. https://url-shortener.me/4YQZ

9- الجياشي ، صادق نغيمش جاسم ، الإمكانات التنموية الطبيعية في بادية محافظة المثنى، أطروحة دكتوراه، جامعة القادسية، كلية الآداب ،2020.

10- الكلابي، أنور صباح محمد، التحليل الجغرافي لمستوى الوعي تجاه قضايا البيئة في محافظة المثنى مجلة دار السلام للعلوم الإنسانية، المجلد الرابع، العدد (3)،2019/7/1.

https://2u.pw/5CYWK3

11- الدراسة الميدانية 2024/2/22

12- عطا، أبو الخير نشأت احمد، أثر الصيد الجائر على الطبيعة دراسة في ضوء الفقه الإسلامي، جامعة الازهر، كلية الشريعة والقانون، القاهرة 2021.

13-جمهورية العراق، وزارة التخطيط، دائرة التنمية الإقليمية والمحلية، مديرية تخطيط المثنى، بيانات غير منشورة 2024.

14- صالح، طارق أسامة، الصحة والبيئة، مكتبة المجتمع المدني للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2005.

15-https://alforatnews.iq/news/العراق-الأول-عربياً-والسادس-عالمياً-بمؤشر-تلوث-الهواء-في-2023

16-Botucatu, A. (2007-Environmental parameters and antimicrobial susceptibility of enterobacter iaceae isolated from estuarine waters of Sao Paulo state, Brazil, Jornal of Venomous Animals and (13): 1678-9199

17-جمهورية العراق وزارة البيئة، الاستراتيجية الوطنية لحماية وتحسين البيئة في جمهورية العراق ،2024-2030،

18-Sahney, S., Benton, M.J. & Falcon-Lang, H.J. (2010). Geology1079–1082.

19 -الدراسة الميدانية 2024/2/22

20- جريدة الوقائع العراقية، العدد 4142، في 2010/1/25.